

ارتفاع أجور الشحن من دول آسيا يرخي بظلاله على الإنتاج المحلي

الحلاق لـ«الوطن»: ارتفاع أجور شحن البضائع من الصين بشكل غير معهود لتصل إلى ١٧ ألف دولار بالحد الأدنى للحاوية

محمد راكان مصطفى

كشف أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها محمد أكرم الحلاق، في حديث مع «الوطن»، ارتفاع أجور الشحن للبضائع من الصين، موضحاً أنها ارتفعت وبسببها غير معهودة من ٧-٨ آلاف يورو لتصل إلى ١٢ ألف يورو للحاوية، وبعد ذلك إلى ١٤ ألف يورو بالحد الأدنى ما يعادل ١٧ ألف دولار، مضيفاً: ما يعني أن أي بضاعة مستوردة سيضاف إلى سعرها فرق أجور الشحن وبالجملة ستزيد تكلفتها لتصل إلى مئتي أضع.

وعن وجود طرق بديلة بين حلاق أن أجور شحن حاوية ٢٠ قدماً تبلغ تكلفة وصولها إلى ميناء العقبة عشرة آلاف يورو، وحتى تصل إلى ميناء اللاذقية تبلغ التكلفة ١٣ ألف يورو، ناهيك عما يترتب عليه من أجور إدخال مؤت في الأردن وما يتبعه من مصاريف تخريج من العقبة ثم تكاليف الإرسال لعمان وتخريج جمرك من نصيب وما يلحق بذلك من أجور نقلها إلى سورية، مضيفاً: ما يعني أن التكاليف مضاعفة.

ورأى عضو غرفة الصناعة أن ارتفاع تكاليف الشحن سينعكس على تكلفة المنتج ونوعيته، الأمر الذي سيهدد بوجود مشكلات أمام استمرارية المنشآت بالعم.

ولفت عضو غرفة الصناعة إلى وجود مشكلة أخرى تهدد الإنتاج المحلي تتمثل بارتفاع أسعار المواد عالمياً، ضارباً مثلاً أن زيت التخليد قد وصل سعره إلى ١٦٠٠ دولار بعد أن كان ٥٠٠-٦٠٠ دولار سابقاً، ما يعني أن السعر زاد أكثر من الضعف.

وحول ارتفاع أسعار المحروقات رأى الحلاق أن مشكلة حوامل الطاقة وتكلفة تشغيل المنشآت على المولدات وتشغيل الحراقات لتوليد الطاقة الكهربائية أو الحركية في ظل ارتفاع سعر المازوت من ٦٧٥-٦٨٠ إلى ٢٤٥٠-٢٥٠٠ لييرة أنت إلى ازدياد ساعات التقنين الكهربائي رغم ما تخلفه من زيادة على تكلفة المنتج، وهو عيق صغير أمام كفاءة انعكاس تكاليف النقل من شرق آسيا إلى سورية بشكلها الجنوبي وارتفاع أسعار المواد الأولية.

وقال الحلاق خسارة الصناعي اليوم لا مفر منها بسبب ارتفاع تكاليف الصناعة من أسعار مواد أولية وأجور شحن واحتياجها من الطاقة والرواتب والأجور والضرائب والرسوم والتعبئة والتخليد، موضحاً أن الخسارة حسب نوع المنشأة تتراوح بين ١٠٠ دولار، لتتلمس أرباح ٥٠٠ دولار في صناعات أخرى.

وأشار إلى أن لجنة المواد الكيميائية سوف تعتقد اجتماعاً لدراسة واقع الأسعار، والكلف والوصول إلى



ديب: يجب دعم الصناعيين والتجار بما ينعكس إيجاباً على الإنتاج المحلي

الارتفاع المحلي ووصف ديب القرارات الاقتصادية الحكومية بأنها تصدر باتجاه واحد وهي قرارات غير المدروسة لا تتناسب مع الواقع المازوت الذي تمر به البلاد، معتبراً أن العلاجات الفردية غير مثمرة وليست ذات جدوى فهي لن تعطي حلاً، لأن العلاج هو الحل الثلاثي الاقتصادي في التنافسية ودخول الإنتاج مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية.. وهنا تكمن صعوبة أن تتجه الحكومة لتذليل أي صعوبات أمام إنتاجية الصناعة الوطنية، ونسبل بعض الإجراءات والمزيد من الإعفاءات لاستقبال كل الكفاءات والوصول إلى الحلول الناجعة.

وأضاف ما شهدته سورية من تحوّل خلال السنوات العشر السابقة فقبل بقتل الاقتصاد وتحويله من اقتصاد متكامل إلى بلد احتكاري يبعي بعد أن كان يشهد أمناً زراعياً وتقدماً صناعياً، ناهيك عما كان يتوافر من الخدمات التعليمية والصحية المجانية وبأفضل أشكالها ولم نعد القطاع السياحي، أما اليوم فنوجد محاولة حقيقية لنقل القطاعات الإنتاجية على اختلافها.

اكتفاء محلي

الارتفاع المحلي

وصف ديب القرارات الاقتصادية الحكومية بأنها

تصدر باتجاه واحد وهي قرارات غير المدروسة لا

تتناسب مع الواقع المازوت الذي تمر به البلاد، معتبراً

أن العلاجات الفردية غير مثمرة وليست ذات جدوى

فهي لن تعطي حلاً، لأن العلاج هو الحل الثلاثي

الاقتصادي في التنافسية ودخول الإنتاج

مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية..

وهنا تكمن صعوبة أن تتجه الحكومة

لتذليل أي صعوبات أمام إنتاجية الصناعة

الوطنية، ونسبل بعض الإجراءات والمزيد

من الإعفاءات لاستقبال كل الكفاءات

والوصول إلى الحلول الناجعة.

وأضاف ما شهدته سورية من تحوّل خلال السنوات

العشر السابقة فقبل بقتل الاقتصاد وتحويله من

اقتصاد متكامل إلى بلد احتكاري يبعي بعد أن كان

يشهد أمناً زراعياً وتقدماً صناعياً، ناهيك عما كان

يتوافر من الخدمات التعليمية والصحية المجانية

وبأفضل أشكالها ولم نعد القطاع السياحي، أما اليوم

فنوجد محاولة حقيقية لنقل القطاعات الإنتاجية على

اختلافها.

ضمان ٧٠ بالمئة من أصل القرض الممنوح للصناعات أو الحرفية

كاتبة لـ«الوطن»: ٩٥ بالمئة من المشاريع السورية متوسطة وصغيرة

الوطن

صرح المدير العام لمؤسسة ضمان مخاطر القروض مأمون كاتبة لـ«الوطن» أن مجلس الإدارة في المؤسسة وافق على ضمان القروض المهنية والحرفية في المناطق الصناعية من خلال الاتفاقية التي تم إبرامها مع المصرف الصناعي على أن تقوم المؤسسة بضمان ٧٠ بالمئة من أصل القرض الممنوح للصناعات أو الحرفية بعد أن يكون المصرف المانع استكمل دراسة ملف القرض بشكل جيد.

بينما كشف أن هناك عدداً من المنتجات الجديدة تتم دراستها منها تقديم الضمانات للقروض المهنية ومشاريع الطاقة البديلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأمين الموارد المالية لضمان هذه المخاطر.

واعتبر أن المؤسسة تشارك المصرف الممول في تحمل المخاطر الناجمة عن القرض ويجب التفريق في منح الكفالة بين السعة أو الخبرة

لإنجاز اتفاقيات تسمح بتفويض ضمان مثل هذه القروض، وأن مجلس إدارة المؤسسة وقع حتى تاريخه اتفاقيات عمل مع مصارف الصناعات والزراعية التعاونية والأردن سورية) وقطر الوطني) وهناك موافقات من عدة مصارف عامة وخاصة لتوقيع اتفاقيات مماثلة بهدف ضمان مخاطر التشغيل الائتمانية والمتوسطة وتأمين الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتنامية الصغر.

ويأتي في مقدمة مهام المؤسسة ضمان مخاطر التشغيل الائتمانية كالقروض والكفالات الممنوحة من المؤسسات المالية والمصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتنامية الموارد المالية لضمان هذه المخاطر.

واعتبر أن المؤسسة تشارك المصرف الممول في تحمل المخاطر الناجمة عن القرض ويجب التفريق في منح الكفالة بين السعة أو الخبرة

من جهة وأهمية المشروع وجدواه ومدى تمكنه من تحقيق عوائد نقدية من جهة أخرى مبيناً أن الكفالة تمنح للمشروع وفق عدة معايير تتضمن دراسة خبرة العميل وتبنيه لفكرة المشروع والتأكد من أن التمويل سيكون لمصلحة المشروع وأن التدفقات المالية تغطي كامل مبلغ القرض.

والمتوسطة التي تدعمها المؤسسة أوضح أن هناك ثلاثة أنواع من القروض تمنحها المؤسسة ضمانات منها القروض التي يدرسها المصرف الممول ويوافق عليها ولكنه يرفض منحها من دون ضمانات وهنا تمنحها المؤسسة الضمانات لتسهيل إقلاع المشروع ومنها قرض ضمانات غير مقبولة كمحفقات للمخاطر لدى المصارف مثل بيت على الشيوخ أو آلات أو عدة غير قابلة للرهن أو عقار مرهون درجة أولى ولا يقبل كضمان درجة ثانية وهنا تقبل المؤسسة منحه

سورية.

الضمانات بعد التحقق مما إذا كانت الضمانات حقيقية سواء قبلها المصرف أم لا يقبلها والثالث للقروض التي لديها ضمانات مقبولة ولكنها غير كافية وهنا تقوم المؤسسة بدراسة مدى جدية وجودة المشروع واستعداد العميل لتقبل المخاطر ويتم منحه كفالة تغطي باقي الضمانة للمصرف.

وتحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الحالية بالأولوية في الحصول على الضمانات من مؤسسة ضمان مخاطر القروض لتأمين التمويل اللازم لإقلاعها من المصارف العامة والخاصة نظراً لأهميتها الكبيرة في تحقيق العمالية الإنتاجية وإسهامها في توفير فرص عمل جديدة.

وعلماً أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل أكثر من ٩٥ بالمئة من مجموع المشاريع في سورية.



صناعيون: نريد حماية الصناعي أسوة بحماية المستهلك

دعم المشتقات النفطية والكهرباء وتخفيض الضرائب ورسوم مستلزمات الإنتاج

هناك غائماً

تعالق مؤخراً حدة شكاوى الصناعيين من بعض الإجراءات التي يرونها تعرقل نوعاً ما مسيرة الإنتاج الصناعي، ويملون لو أنها تؤخذ على محمل الجد بالمناقشة والدراسة ومن ثم إصدار ما يلزم من قرارات من شأنها خلق جو من المرونة والتشجيع على الصناعة، فلا يخلو أي اجتماع مع وزير، إلا ويسارعون إلى طرح مشكلتهم وبعض العقبات، وتأتي الردود الرسمية عبر إطلاق وعود لن تتحقق أبداً، هكذا وصف بعضهم الواقع.. في حين يرى آخرون أن الصناعة عصب الاقتصاد وبنات الفرص فيها واضحة وبوجوب التوسع في القطاعات الصناعية المستهدفة، وخاصة أن المرحلة الحالية تشهد تطبيق تعليمات تنفيذية للقانون الاستثمار الجديد، وما يحتاجه المستثمر اليوم هو البحث والتفحص التي توفرها الدولة لاستثمار بالصناعة مع التحولات الواسعة التي دخلت على هذا القطاع الحيوي، إضافة لما أفرزته جائحة كورونا من فرص لزيادة الإنتاج المحلي بدلاً من الاعتماد على الواردات التي يجعلها تمثل فرص استثمار محلية، مع أهمية التوجه إلى الاعتماد على التقنية الحديثة كالتكاء الاصطناعي، وتوفر الأيدي العاملة التي يحتاجها القطاع الصناعي بتأهيل مناسب لمعطيات العصر الحديث فالقائد الحالي في الاقتصاد الوطني سيكون فرص نمو القطاع الصناعي وهي الأبرز بين مختلف قطاعات الاقتصاد بعدد كبير من المصانع وكذلك بدخول صناعات جديدة.

وسورية كما يعلم الجميع لديها مقومات للنفوذ بالصناعة كمرقف اقتصادي مهم، وأجواء متنوعة عديدة تجعل جدوى التركيز على قطاع الصناعة ذات قيمة مضاعفة كبيرة للاقتصاد ويجب أن يظهر الاهتمام بالصناعة كخيار، بل بمنزلة الهوية الاقتصادية في التنافسية ودخول الإنتاج مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية.. وهنا تكمن صعوبة أن تتجه الحكومة لتذليل أي صعوبات أمام إنتاجية الصناعة الوطنية، ونسبل بعض الإجراءات والمزيد من الإعفاءات لاستقبال كل الكفاءات والوصول إلى الحلول الناجعة.

وأضاف ما شهدته سورية من تحوّل خلال السنوات العشر السابقة فقبل بقتل الاقتصاد وتحويله من اقتصاد متكامل إلى بلد احتكاري يبعي بعد أن كان يشهد أمناً زراعياً وتقدماً صناعياً، ناهيك عما كان يتوافر من الخدمات التعليمية والصحية المجانية وبأفضل أشكالها ولم نعد القطاع السياحي، أما اليوم فنوجد محاولة حقيقية لنقل القطاعات الإنتاجية على اختلافها.

وصف ديب القرارات الاقتصادية الحكومية بأنها

تصدر باتجاه واحد وهي قرارات غير المدروسة لا

تتناسب مع الواقع المازوت الذي تمر به البلاد، معتبراً

أن العلاجات الفردية غير مثمرة وليست ذات جدوى

فهي لن تعطي حلاً، لأن العلاج هو الحل الثلاثي

الاقتصادي في التنافسية ودخول الإنتاج

مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية..

وهنا تكمن صعوبة أن تتجه الحكومة

لتذليل أي صعوبات أمام إنتاجية الصناعة

الوطنية، ونسبل بعض الإجراءات والمزيد

من الإعفاءات لاستقبال كل الكفاءات

والوصول إلى الحلول الناجعة.

وأضاف ما شهدته سورية من تحوّل خلال السنوات

العشر السابقة فقبل بقتل الاقتصاد وتحويله من

اقتصاد متكامل إلى بلد احتكاري يبعي بعد أن كان

يشهد أمناً زراعياً وتقدماً صناعياً، ناهيك عما كان

يتوافر من الخدمات التعليمية والصحية المجانية

وبأفضل أشكالها ولم نعد القطاع السياحي، أما اليوم

فنوجد محاولة حقيقية لنقل القطاعات الإنتاجية على

اختلافها.

الوطن التقت عدد من الصناعيين الذين أبدوا رأيهم بواقع الصناعة وما للحلول المقترحة؟ الصناعي محمود المفتي أمين سر القطاع الكيميائي في غرفة صناعة دمشق وريفها أكد أن الشغل الشاغل لكل الصناعيين هو القانون رقم ٨/ الذي لم ينصف الصناعيين فالتعليمات التنفيذية للقانون لم تفرق بعد بين المخالفات الجسيمة وغير الجسيمة، فالخطأ ببطاقة البيان مثلاً يحاكم مثله مثل الذي يقوم بالفش بضاعته ٥٠ بالمئة، علماً أن هناك توجيهات لتعديل التعليمات التنفيذية بالتشاركية مع اتحاد غرف الصناعة والتجارة وما نامله أن يكون هناك جدية في إعادة النظر بالمخالفات.

ومن المشاكل التي يعاني منها الصناعيون أكد الصناعي بشار الحلاق /ديبغة الجلود/ أن هناك مشاكل عامة تعاني منها جميعاً كصعوبات وبشكل خاص مهنة الديبغة التي تعاني منها المنشآت ٣٥٠ منشأة في منطقة الزبلطاني وبعد أن تم نقلنا إلى عدرا الصناعية انخفض عدد المنشآت إلى ١١٠ منشأة واليوم عدد العاملين في هذا القطاع لا يتجاوز ٩ منشآت فقط والسبب في ذلك القرارات الكارثية التي تتول علينا من وزارتي الصناعة والاقتصاد والتي انعكست سلباً على المنشآت فصدور القرار يحتاج ٦ أشهر وتجديده أيضاً يحتاج إلى نفس الفترة الأمر الذي يضعنا في حالة إحباط ومل وتاريخه لم يتم التوصل إلى حل مع وزارة الاقتصاد لأن أي قرار من وزارة الاقتصاد ينعكس علينا لأن صناعة الديبغة متداخلة مع العديد من الصناعات (الأصبغة والدهانات، الزيوت المعدنية والطبيعية وغيرها) لافتاً إلى أننا منذ سنوات ونحن

نريد دعم الصناعيين والتجار بما ينعكس إيجاباً على الإنتاج المحلي

الارتفاع المحلي ووصف ديب القرارات الاقتصادية الحكومية بأنها

تصدر باتجاه واحد وهي قرارات غير المدروسة لا

تتناسب مع الواقع المازوت الذي تمر به البلاد، معتبراً

أن العلاجات الفردية غير مثمرة وليست ذات جدوى

فهي لن تعطي حلاً، لأن العلاج هو الحل الثلاثي

الاقتصادي في التنافسية ودخول الإنتاج

مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية..

وهنا تكمن صعوبة أن تتجه الحكومة

لتذليل أي صعوبات أمام إنتاجية الصناعة

الوطنية، ونسبل بعض الإجراءات والمزيد

من الإعفاءات لاستقبال كل الكفاءات

والوصول إلى الحلول الناجعة.

وأضاف ما شهدته سورية من تحوّل خلال السنوات

العشر السابقة فقبل بقتل الاقتصاد وتحويله من

اقتصاد متكامل إلى بلد احتكاري يبعي بعد أن كان

يشهد أمناً زراعياً وتقدماً صناعياً، ناهيك عما كان

يتوافر من الخدمات التعليمية والصحية المجانية

وبأفضل أشكالها ولم نعد القطاع السياحي، أما اليوم

فنوجد محاولة حقيقية لنقل القطاعات الإنتاجية على

اختلافها.

وصف ديب القرارات الاقتصادية الحكومية بأنها

تصدر باتجاه واحد وهي قرارات غير المدروسة لا

تتناسب مع الواقع المازوت الذي تمر به البلاد، معتبراً

أن العلاجات الفردية غير مثمرة وليست ذات جدوى

فهي لن تعطي حلاً، لأن العلاج هو الحل الثلاثي

الاقتصادي في التنافسية ودخول الإنتاج

مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية..

وهنا تكمن صعوبة أن تتجه الحكومة

لتذليل أي صعوبات أمام إنتاجية الصناعة

الوطنية، ونسبل بعض الإجراءات والمزيد

من الإعفاءات لاستقبال كل الكفاءات

والوصول إلى الحلول الناجعة.



الوضع على ما هو عليه فالصناعة في وضع لا تحسد عليه.

البيانات الجبركية

ربما العمري من غرفة صناعة دمشق وريفها في مجال الطباعة قالت: المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج تعاني من نقصها كصناعات مجتمعة خاصة في ظل وجود الاحتكار من قبل بعض التجار إضافة لذلك هناك العديد من المواد في مجال الطباعة لا تتلف ولا تسد وليس لدينا فيها بيانات جبركية باعتبارها قديمة.

التمييز بين المخالفات

أمين مولوي أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها أكد ضرورة تعديل القرارات ومن أهم مشكلات الصناعيين هو الفرق الكبير بين المواد الصناعية التي رسوماها واحد بالمئة، لافتاً إلى أن القرار ١٠٨٨ يشمل كل المخالفات الجسيمة ولا يجوز الأتدرج عقوبة نقص بطاقة البيان مثلاً بالمخالفات الجسيمة مطالباً الصناعيين حتى تتم إعادة تشغيل الأعمال، مشيراً إلى أن فقدان مادة السكر من الأسواق بغض نظر عن رفع سعره قد أضر بالمنشآت التي أصبحت غير قادرة على التشغيل..

لافتاً إلى معظم مصانعنا اليوم كصناعات متوقفة بسبب قرارات منع الاستيراد والتي شملت عن استيراد التم، علماً أن لا يوجد لدينا هذه المادة الأمر الذي تسبب في إغلاق المنشآت لأنه لدينا منتجات مصنعة «معمول التم» مادتها الأساسية هي التم الذي تصدره إلى السعودية وبذول الخلعج.

وأشار إلى أنه منذ فترة كنا نقول إن الصناعي مريض لكن اليوم الصناعي بحاجة إلى «منقصة» وما نامله من اللجنة الاقتصادية أن تعيد النظر بقراراتها لأنه في حال بقي العديد من المشاكل، موضحاً أن سعر جرة

الارتفاع المحلي ووصف ديب القرارات الاقتصادية الحكومية بأنها

تصدر باتجاه واحد وهي قرارات غير المدروسة لا

تتناسب مع الواقع المازوت الذي تمر به البلاد، معتبراً

أن العلاجات الفردية غير مثمرة وليست ذات جدوى

فهي لن تعطي حلاً، لأن العلاج هو الحل الثلاثي

الاقتصادي في التنافسية ودخول الإنتاج

مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية..

وهنا تكمن صعوبة أن تتجه الحكومة

لتذليل أي صعوبات أمام إنتاجية الصناعة

الوطنية، ونسبل بعض الإجراءات والمزيد

من الإعفاءات لاستقبال كل الكفاءات

والوصول إلى الحلول الناجعة.

وأضاف ما شهدته سورية من تحوّل خلال السنوات

العشر السابقة فقبل بقتل الاقتصاد وتحويله من

اقتصاد متكامل إلى بلد احتكاري يبعي بعد أن كان

يشهد أمناً زراعياً وتقدماً صناعياً، ناهيك عما كان

يتوافر من الخدمات التعليمية والصحية المجانية

وبأفضل أشكالها ولم نعد القطاع السياحي، أما اليوم

فنوجد محاولة حقيقية لنقل القطاعات الإنتاجية على

اختلافها.

وصف ديب القرارات الاقتصادية الحكومية بأنها

تصدر باتجاه واحد وهي قرارات غير المدروسة لا

تتناسب مع الواقع المازوت الذي تمر به البلاد، معتبراً

أن العلاجات الفردية غير مثمرة وليست ذات جدوى

فهي لن تعطي حلاً، لأن العلاج هو الحل الثلاثي

الاقتصادي في التنافسية ودخول الإنتاج

مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية..

الغاز للصناعات» ٢٧٠ ألف لييرة والمنازوت ٣٥٠ لييرة لليتر إضافة إلى هجرة العمال التي أصبحت بشكل يومي لذلك تطلب الحكومة بأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار لأن الواقع يختلف كلياً عن القانون.

الصناعاتي محمد الحموي تحدث عن مشكلة صناعة القهوة وعدم صدور نشرة جديدة تصدر الأسعار لأن هناك فرقاً كبيراً بين التسعير وما هي عليه بالواقع بعد ارتفاع أسعار القهوة عالمياً.

قرارات المنع بحاجة لإعادة نظر

رئيس القطاع الغذائي في غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلججي أكد أن هناك موقوماً كبيرة منها القطاع الغذائي باعتباره عصب السوق، لافتاً إلى أهمية حماية المنتج الوطني إلا أن قرارات المنع بحاجة إلى إعادة النظر بقرارات منع الاستيراد وأساليب المادي الجزر والتمر الأمر الذي رفع سعرهما نتيجة الاحتكار وخاصة أن معامل الكونسرو والخصصات الصناعية فتنح في موسم «الكدوس» وسورية تصدره إلى العالم والأمم إن المرسوم ٨ وضع الصناعي تحت رحمة العامل لجهة أن العامل قد يتزعج من صاحب العمل ويبدأ إلى المخالفات ضمن العمل الأمر الذي يسمى لصاحب المنشأة وقد توصله إلى السجن من خلال الشكاوى العديدة.. قلججي أشار إلى أن القطاع الغذائي اجتمع وتم الاتفاق على تخفيض الكلف بحيث تتناسب مع القوة الشرائية للمستهلك لذلك تطلب الجهات الوصائية بحل موضوع بيانات الكلفة والوصول إلى آلية واضحة للتسعير، لافتاً إلى أنه لا تخفى على أحد أن هناك أسفاداً لدى بعض مراقبي التوثيق الأمر الذي يتطلب البشير بموضوع التشاركية باتخاذ القرارات للحد من ذلك.

الارتفاع المحلي ووصف ديب القرارات الاقتصادية الحكومية بأنها

تصدر باتجاه واحد وهي قرارات غير المدروسة لا

تتناسب مع الواقع المازوت الذي تمر به البلاد، معتبراً

أن العلاجات الفردية غير مثمرة وليست ذات جدوى

فهي لن تعطي حلاً، لأن العلاج هو الحل الثلاثي

الاقتصادي في التنافسية ودخول الإنتاج

مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية..

وهنا تكمن صعوبة أن تتجه الحكومة

لتذليل أي صعوبات أمام إنتاجية الصناعة

الوطنية، ونسبل بعض الإجراءات والمزيد

من الإعفاءات لاستقبال كل الكفاءات

والوصول إلى الحلول الناجعة.

وأضاف ما شهدته سورية من تحوّل خلال السنوات

العشر السابقة فقبل بقتل الاقتصاد وتحويله من

اقتصاد متكامل إلى بلد احتكاري يبعي بعد أن كان

يشهد أمناً زراعياً وتقدماً صناعياً، ناهيك عما كان

يتوافر من الخدمات التعليمية والصحية المجانية

وبأفضل أشكالها ولم نعد القطاع السياحي، أما اليوم

فنوجد محاولة حقيقية لنقل القطاعات الإنتاجية على

اختلافها.

وصف ديب القرارات الاقتصادية الحكومية بأنها

تصدر باتجاه واحد وهي قرارات غير المدروسة لا

تتناسب مع الواقع المازوت الذي تمر به البلاد، معتبراً

أن العلاجات الفردية غير مثمرة وليست ذات جدوى

فهي لن تعطي حلاً، لأن العلاج هو الحل الثلاثي

الاقتصادي في التنافسية ودخول الإنتاج

مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية..

وهنا تكمن صعوبة أن تتجه الحكومة

لتذليل أي صعوبات أمام إنتاجية الصناعة

الوطنية، ونسبل بعض الإجراءات والمزيد

من الإعفاءات لاستقبال كل الكفاءات

والوصول إلى الحلول الناجعة.

وأضاف ما شهدته سورية من تحوّل خلال السنوات

العشر السابقة فقبل بقتل الاقتصاد وتحويله من

اقتصاد متكامل إلى بلد احتكاري يبعي بعد أن كان

يشهد أمناً زراعياً وتقدماً صناعياً، ناهيك عما كان

يتوافر من الخدمات التعليمية والصحية المجانية

وبأفضل أشكالها ولم نعد القطاع السياحي، أما اليوم

فنوجد محاولة حقيقية لنقل القطاعات الإنتاجية على

اختلافها.

وصف ديب القرارات الاقتصادية الحكومية بأنها

تصدر باتجاه واحد وهي قرارات غير المدروسة لا

تتناسب مع الواقع المازوت الذي تمر به البلاد، معتبراً

أن العلاجات الفردية غير مثمرة وليست ذات جدوى

فهي لن تعطي حلاً، لأن العلاج هو الحل الثلاثي

الاقتصادي في التنافسية ودخول الإنتاج

مرحلة متطورة ليصل بقوة إلى العالمية..